خلال افتتاحها مقرها الانتخابي في منطقة الشامية

السعيد: حقوق المرأة «ضايعة» .. والكويتيون سنة وشيعة «يد واحدة»

■ حضور سمو الأمير وحكام الخليج لحفل تنصيب السيسي رسالة لكل متربص بأن أمن الخليج «خط أحمر»

فجر السعيد متحدثة أثناء افتتاح مقرها الانتخابي

حضور نسائي كبير لمساندة فجر السعيد

■ الكويت باقية وعلينا أن نساند حكامنا للعبور بها إلى بر الأمان لتحقيق الأمن والرفاه لشعوبنا

■ دول الخليج لها طبيعة خاصة وموجات الربيع العربي لم تستطع النيل من أنظمتنا الخليجية الحاكمة

■ المشاركة بالاقتراع واجب وطني وسأسعى جاهدة لحصول المرأة الكويتية على كامل حقوقها

■ سأضع التعليم والصحة والإسكان وفق أولوياتي لو وصلت إلى البرلمان وعلينا الابتعاد عن الأشخاص المحبطين

قالت المرشحة في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة لعام 2014 فجر السعيد أن حضور سمو الأمير وحكام الخليج لحفل تنصيب السيسي يعد رسالة لكل متربص بأن أمن الخليج ليس سهلا

وأعربت خلال افتتاح مقرها الانتخابي في منطقة الشامية مساء أول من أمس عن خالص تهنئتها للشعب المصري والعربي بتنصيب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسا لجمهورية مصر العربية مشيدة بحضور ومشاركة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد مع حكام الخليج والعرب في حفل تنصيب السيسي مؤكدة أن حضور سمو الأمير يعد دعما لمصر وعرفانا بجميلها وأنها قلب الأمة العربية مشيرة إلى أن هذا الاحتفال بمثابة دفن الربيع العربي الذي كاد يطال الكويت ويمزق شعبها.

وتابعت قائلة عن ترشحها : بيني وبين الكويتيين مشاعر متبادلة من الحب والود والوفاء والعرفان ، لقد ترشحت في هذا الوقت بالذات حتى لا أتخلى عن الكويت خاصة بعد الاستقالات التي حدثت مؤخرا في مجلس الأمة بعد إشاعات حل المجلس ، حيث لا ينبغي علينا ألا نتخلى عن الكويت في وقت محنتها ، مبينة أن هناك مؤامرة دولية على الكويت لإسقاط نظامها والاستيلاء على خيراتها ، وليس معنى ضعف حكام الكويت في فترة من الفترات أن الكويت قد ضاعت ، الكويت باقية ويجب ألا نتخلى عنها وعلينا أن نساند حكامنا للعبور بها إلى بر الأمان ولتحقيق الأمن والرفاه لشعوبنا.

وأوضحت السعيد أن دول الخليج لها طبيعة خاصة فلم تستطع ثورات الخمسينات والستينات إسقاط حكامها وكذلك موجات الربيع العربي التي حدثت في عدد من الدول العربية لم تستطع النيل من أنظمتنا الخليجية الحاكمة موضحة أن ثمة علاقة توافقية بين الشعب والأسر الحاكمة ، فشكرا لكل من دفن ثورات الربيع العربي مبينة أن تلك الموجات أو الحركات الثورية تعد مؤامرة لنشر الفوضى للنيل من الاستقرار الذي تعيشه دول الخليج ، لافتة أن السيسي زعيم عربي قومي جديد من شأنه أن يجمع الشمل العربي ويعود بمصر لمكانتها وريادتها السابقة.

وخاطبت الحضور قائلة : من واجب كل الكويتيين رجالا ونساء في الدوائر الثلاث التي سيجرى بها الانتخابات التكميلية ، أن يدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع وأن يكونوا إيجابيين لأجل الكويت ، فالمشاركة بالاقتراع واجب وطني ، اختاروا من تروونه مناسبا لحمل الأمانة ، اختاروا وفق قناعتكم وليس وفق الفزعة ، وسأكون شاكرة لكم إن اخترتموني عن اقتناعكم وفزعتكم ، سيكون ذلك حملا كبيرا على ظهري.

واستدركت بقولها : " حقوق الحريم ضايعة " وسأسعى جاهدة لحصول المرأة الكويتية على كامل حقوقها ، فالدستور الكويتي ينص في موادة على المساواة بين الرجل والمرأة في كامل الحقوق والواجبات ، مبينة أن المرأة الكويتية مظلومة ولم يتم مساواتها بالرجل وفقا للدستور والقانون مستغربة من منح الكويتي حقوق تجنيس زوجته غير الكويتية وكذلك تجنيس أبنائه بينما المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي لا تستطيع تجنيس أبناءها أو تجنيس زوجها ، أنا سيدة مهمومة بحقوق المرأة واشعر بمعاناة نساء الكويت.

وأكملت قائلة : ليس لدي برنامج انتخابي لأن البرنامج الانتخابي يحتاج إلى تشكيل أحزاب وأنا ضد الأحزاب ، مطالبة بضرورة تماسك النسيج الوطني الكويتي وتعزيز الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والقبلية والمذهبية ، ولن تسمح بالتمييز أو اضطهاد أي طائفة من طوائف المجتمع ، فالكويتيون يد واحدة سنة وشيعة ، واقول للجميع احذروا أن يفرقوكم السياسيون بصراعاتهم. وأكدت السعيد أنها ستضع التعليم والصحة والإسكان وفق أولوياتها لو وصلت إلى قاعة البرلمان ،كفانا " تحلطم" وعلينا أن نبتعد عن الأشخاص المحبطين الذين يتحلطمون دائما ، ويوزعون الاتهامات هنا وهناك ويعممون اتهاماتهم على الجميع فنجد من يقول التجار فاسدون ويعمم الفساد على جميع التجار وهذا خطأ ، صحيح إن الفساد موجود ولكن علينا أن نقاومه ، وإلى الآن الديانات السماوية التي تدعو إلى نشر الحق والعدل والحرية – لم تستطع التخلص من الفساد وهذا لا يعني عدم مقاومة الفساد والمفسدين.

وقالت : لنرجع إلى قضايا التعليم والصحة والإسكان ، بالنسبة إلى التعليم فإنني أطالب بكارت ضمان تعليم جيد لأبناء الكويت موضحة أن تكلفة تعليم الفرد على الحكومة تبلغ 10 آلاف دينار في المدارس الحكومية بينما لا تتعدى 4 آلاف في المدارس الخاصة والأجنبية ، وعن طريق كارت ضمان التعليم قيمته 4 آلاف حيث يجب أن يمنح للمواطن على تعليم الابن الواحد وبذلك توفر على ميزانية الدولة أكثر من 6 آلاف دينار على كل فرد وستكون مخرجات التعليم أكثر من رائعة بدلا من الفشل التعليمي المستشري في المدارس الحكومية ، سأسعى لتطبيق هذا الأمر.

وبالنسبة لمشكلة الصحة اقترحت السعيدي أن تتحول المستوصفات إلى مستشفيات صغرى ، ومنح جميع المواطنين كارت الضمان الصحي لا أن تتمتع به فئة معينة من المواطنين مثل موظفي النفط والتأمينات ، نريد حلولا سريعة وعاجلة بدلا من الدورة المستندية الطويلة والمملة ، هذه حلول سريعة يتم تطبيقها لحين الانتهاء من إنشاء مستشفيات جديدة حيث يستغرق إنشاؤها وقتا طويلا ، مبدية رفضها لتخصيص مستشفيات لعلاج المواطنين وأخرى لعلاج الوافدين مؤكدة أن في ذلك تمييزا فكلنا بشر ويجب ألا تكون هناك تفرقة في العلاج.

وبالنسبة لمشكلة الإسكان أوضحت السعيد أنه يجب منح كل مواطن بيت سكني وذلك حق من حقوقه ، ووضع البناء العمودي كحل من حلول المشكلة الإسكانية بدلا من الاعتماد على منح أصحاب طلبات الإسكان بدل إيجار التي تكبد ميزانية الدولة أكثر من 4.5 مليار دينار ، لماذا لا تستخدم هذه المبالغ الطائلة في إنشاء وحدات سكنية للمواطنين من أصحاب طلبات البيوت السكنية ، من الممكن أن يتم تحويل منطقة الصليبية إلى عمائر سكنية ، مضيفة :وزير الإسكان يحلم حينما يقول سنستطيع توفير أكثر من 30 ألف وحدة سكنية خلال عام ، كيف سينفذ ذلك في ظل عدم وجود كهرباء أو مياه تكفي للمناطق الجديدة التي سيتم إنشاء وحدات سكنية بها..

وأشارت السعيد إلى انه يجب تنفيذ الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي ، موضحة أن الاقتصاد الكويتي في هبوط مستمر بسبب هروب التجار والمستثمرين إلى الخارج بعد توجيه الاتهامات والنقد وعدم وجودت تسهيلات للاستثمار في بلدهم وبعد تكبيل البعض الاتهامات لهم وتوزيعها عليهم يمينا وشمالا ، علينا تعزيز الاستثمارات داخل الكويت ودعم المستثمرين وتشجيع الخصخصة ، الكويت منذ القدم قامت على التجارة والتجار الذين كان لهم أعظم الدور في تحقيق نهضة الكويت ، لماذا نهاجمهم.

ودعت السعيد إلى ضرورة إنشاء مجلس محافظين وتحديد صلاحيات الوزراء ، لحل مشاكل جميع المناطق بكل محافظة ، مطالبة في الوقت ذاته بضرورة الاهتمام بالثقافة والفنون والتهوض بالرياضة ، فالكويت كانت في الثمانينات رائدة في هذه المجالات ونأمل لها الاستمرار في ذلك.

وتحدثت السعيد عن عدد من المشكلات الأخرى منها قضية الخدم متعهدة بقانون لتنظيم استقدام الخدم واختيار العمالة المنزلية المؤهلة للتخلص من جرائمهم ولا بد من الحكومة التدخل في هذا الأمر عبر اتفاقيات ملزمة مع الدول التي يتم استقدام الخدم منها لا أن يتم ترك الأمر لشركات استقدام العمالة المنزلية ، كما تعهدت بحل مشاكل المتقاعدين مقترحة إنشاء مستشفى حكومي لعلاجهم ، ووعدت أيضا بحل مشاكل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة منادية بضرورة منحهم جميع حقوقهم والعمل على محاربة مدعي الإعاقة الذين يستولون على حقوق المعاقين الحقيقيين.

ومن جهتها قالت الكاتبة والباحثة د.نورية الرومي : إن إنتخاب إمرأة في المجلس الحالي ضرورة لتمثيل العنصر النسائي،خاصة وأنه لا توجد أي نائبه في هذا المجلس،داعية الناخبين والناخبات للتصويت للمرشحة فجر السعيد لما تتمتع به من كفاءه وتحمل مسئولية.

المنيفي : على نواب الأمة تشكيل لجنة لاستقبال شكاوى المتضررين من عدم تطبيق القانون

اعتبر مرشح الانتخابات التكميلية عن الدائرة الثالثة عبد العزيز سعد المنيفي أن أول واجبات الحكومة الراغبة في بناء وطن متماسك ومجتمع خلاق زرع احترام القانون في نفوس المواطنين ووعيهم بما ينعكس إيجابا على سلوكهم العام.

وقال المنيفي في بيان صحافي إن مما ابتليت به الكويت في سنواتها الأخيرة قفز البعض على حكم القانون وعدم احترامه بما كرس فوضى غير مسبوقة كان من نتائجها الواضحة كم الفساد الذي عم قطاعات واسعة من أجهزة الدولة ومشاريعها.

وقال المنيفي إن احترام القانون ثقافة عامة كان يجب على الحكومة أن تتبنى ترويجها بين عامة الناس ، غير أن الأولى بها قبل غيرهم القياديون الذين يتصدون لرسم السياسة العامة للمجتمع ومساره ، والذين نفشي بينهم قاعدة أنهم فوق القانون وألا حساب يطالهم بحكم قربهم من صانع القرار.

ودلل المنيفي على تجاوز حكم القانون عند البعض ما نشر عن عدد الأحكام القضائية غير المنفذة والصادرة بحق قياديين ومسؤولين مختلفين في أجهزة الدولة رأوا أن بإمكانهم تقريب هذا وإقصاء ذاك دون أن يكون لفعلهم هذا عواقب تردعهم ، مردفا أن ما نشر إعلاميا عن الأحكام القضائية غير المنفذة الصادرة بحق أجهزة حكومية يكشف حجم الكارثة التي تعيشها الكويت والتي تؤثر ليس فقط على علاقات أفرادها بعضهم ببعض وإنما تمتد لتصيب سمعة الدولة بعدم الرغبة بتطبيق القانون.

وقال المنيفي إن الدعوة إلى احترام القانون يجب أن تبدأ بمحاربة الفساد الإداري وعلى الحكومة أن تضعه على سلم أولوياتها ، ولا دليل على هذا الفساد وعلى التجاوز على أحكام القانون من الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ما يدل على وجود مسؤولين حاضنين للفساد الامر الذي يجعلنا نقول اننا في امس الحاجة لتطبيق القانون عليهم.

عبد العزيز المنيفي

وأضاف: قبل الحديث عن التنمية وجهود تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وإقرار مشروع قانون جذب المستثمر الأجنبي للدخول في المشاريع التي تعتزم الحكومة طرحها يجب ان تلتفت الحكومة وبجدية الى ملف عدم تنفيذ الأحكام القضائية واجبة النفاذ والتي هي قرض عين، فإن الاطمئنان الى رسائل الحماية والعدالة يشجع رؤوس الأموال على الدخول في مشاريع وصفقات لكي تدور عجلة التنمية كما تريدها الحكومة.

وقال المنيفي ان تنفيذ الأحكام القضائية يعني بناء الثقة بين المؤسسات والجهات الحكومية والقطاعات بصفة عامة والمواطنين وبالأخص منهم قطاع المستثمرين لأن اهتزاز هذه الثقة يؤدي الى اهتزاز الحس بالمسؤوليات المدنية مما يعني تراكم كم كبير من المشاكل المتمثلة في مخالفة القوانين باختلاف صورها. وقال المنيفي إن عدم احترام القانون يعني أن هناك من لا يستطيع الحصول على حقه بما يؤدي الى اهتزاز ثقة المجتمع والأفراد بالدولة ما ينمر زعزعة للاستقرار ، والاستقرار هو أول خطوات البناء والتنمية في المجتمعات. واستغرب المنيفي من وجود عدد كبير من الكتب الموجهة من الاجهزة القضائية إلى مسؤولين في الدولة خلال العام ٢٠١٣ فقط عن أحكام غير منفذة في حدود اختصاصاتهم ، مردفا إن ذلك يكشف مدى التهاون الذي يبديه المسؤولون حيال احترام القانون ، مما خلق نماذج سيئة في المجتمع وأصبحت تصرفاتها تلك قدوة غير حميدة للمواطنين الذين يرون أن عدم احترام القانون هو القاعدة فيما الاستثناء أن يحترم القانون ونطبق أحكامه.

ورأى المنيفي أن أول واجبات نواب الأمة محاسبة الحكومة على هذا التهاون الذي يبديه مسؤولوها وقياديوها تجاه احترام أحكام القانون داعيا إلى لجنة مختصة تستقبل شكاوى المتضررين من ذلك التهاون لدراستها وتسليط الضوء على أسبابها وعلاج الثغرات التي يستغلها هؤلاء في التهرب من مسؤولياتهم بما يعيد ثقة المواطنين في دولة القانون إن أردنا الاستقرار لمجتمعنا.

أكد أن وزارة التربية ليست ملكاً لوزير أو غيره

العنجري : المؤسسات التعليمية منشآت لبناء الإنسان وليست مجرد أماكن للتلقين

نواف العنجري

قال مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري إن ميزانيات وزارة التربية تعكس طغيان الصفة البيروقراطية والابتعاد عن لب الجانب الإبداعي في العملية التربوية حيث تذهب في معظمها على باب الرواتب والأجور وربعها للأعمال الإنشائية، مطالبا بالبدء في تنفيذ آلية المؤسسات التعليمية بما يتناسب وروح الإبداع بحيث تضم كل مدرسة مرافقها الإبداعية الحقيقية من مسارح مجهزة ومسابح ومطاعم لائقة تزرع في نفوس الطلبة ثقافة النظام والانضباط.

وأكد العنجري على ضرورة التركيز على الأنشطة المدرسية الموسيقية والفنية والحرفية كجزء أساسي من العملية التربوية وليس على حساب المواد التعليمية التقليدية المعروفة كما هو الحال في الوقت الحاضر، مشددا على أن المؤسسات التعليمية منشآت لبناء الإنسان وتأهيله للحياة العملية وليست مجرد أماكن للتلقين.

وبين العنجري بأن وزارة التربية ليست ملكا لوزير أو غيره يفعل بها ما يريد، لافتا إلى ضرورة ووجوب إتباع إستراتيجية تعليمية واضحة ومؤطرة زمنيا وتتم متابعتها بدقة وبشكل فعلي وليس بالمؤتمرات الشكلية الفارغة.

وختم العنجري مؤكداً على حيوية الاستفادة من البعثات والدورات التي يتم تقديمها للعاملين بوزارة التربية من خلال العمل على تنفيذ توصياتهم وتطبيقها بشكل فعلي على أرض الواقع من خلال رؤاهم خلال تلك البعثات بما يتناسب مع تقاليد المجتمع الكويتي.

أكد انه سيسهم في تطوير الخدمات وتحقيق العدالة في العلاج بالداخل والخارج

المري: ضرورة إقرار مشروع التأمين الصحي لتوفير مليار و300 ألف دينار سنوياً على الدولة

شدد مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري على أهمية تطوير الخدمات والارتقاء بالوضع الصحي في المجالات كافة، مشيرا الى انه على الرغم من الميزانية الكبيرة لوزارة الصحة، فإن المواطن لا يزال يشكو من تدني خدمات الصحة والتمريض والعلاج في الكويت، مطالبا بإقرار مشروع التامين الصحي للعلاج بالداخل والخارج لجميع المواطنين والمواطنات الذي يوفر على الدولة نحو ٨٠٠ مليون دينار سنويا.

وقال المري في تصريح صحافي ان العلاج بالخارج لا يمكن أن يكون الحل الدائم للمرضى والمواطنين خصوصا في ظل ما يعتري هذه القضية من مشاكل افقدتها دورها الرئيسي ووضعتها محل شبهات عدة.

وبين ان قلة المستشفيات الحكومية وندرتها وغياب المنشآت الصحية المتخصصة والترهل والروتين القاتل في المستشفيات الحكومية من أسباب تردي الوضع الصحي، مطالبا بزيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في المناطق والمحافظات وتطوير المستشفيات والمراكز الموجودة وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة الطبية.

وطالب المري باعتبار العلاج في الخارج حقا للجميع ريثما يتم اصلاح واقع المؤسسات والمستشفيات المحلية، واعتماد التأمين الصحي في الداخل والخارج لجميع المواطنين، مشيرا إلى الاقتراح بقانون بشأن التامين الصحي الذي قدمه خلال عضويته في مجلس ديسمبر ٢٠١٢، مبينا انه سيعيد تقديمه في حال وفق بنيل ثقة الناخبين.

■ العلاج بالخارج لا يمكن أن يكون الحل الدائم للمرضى والمواطنين

ناصر المري

■ المستشفيات الحكومية وندرتها من أسباب تردي الوضع الصحي

وأشار الى ان الدستور الزم الحكومة بتقديم جميع الخدمات العلاجية والصحية للمواطن كما نص في المادة 11 على ان (تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل . كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية)، وكذلك نصت المادة 15 على أن (تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة). واضاف ان مشروع التامين الصحي للمواطنين من شانه ان يتيح لكل مواطن الحق في العلاج باي مستشفى حكومي او خاص، مشيرا إلى اهمية الهيئة العامة للخدمات الصحية التي تضمن الاقتراح المذكور انشاءها في التهوض بالخدمات الصحية كافة.

واوضح ان اقتراحه لاعتماد التامين الصحي للعلاج بالداخل والخارج من شانه ان يغطي على الفساد في العلاج بالخارج ويوفر على الدولة الكثير من الأموال، ويضمن العدالة لجميع المواطنين في حقهم بالعلاج في الداخل والخارج من دون تدخل او واسطة، كما يعمل على تطوير الخدمات الصحية في الكويت حيث ستضطر شركات التامين للاستثمار في القطاع الصحي الكويتي. وقال ان الحكومة مسؤولة عن بذل جميع الجهود والامكانات المالية والمادية لكي توفر للمواطنين الرعاية الصحية الكاملة وعلى أعلى مستوى، سواء عن طريق المؤسسات العلاجية الحكومية او الخاصة، وسواء ما كان منها داخل دولة الكويت أو خارجها، مبينا ان اهمية التامين الصحي تكمن في التوفير وتخفيف الأعباء على المواطنين الذين يضطرون في ظل عدم تطور الرعاية الصحية الحكومية للجوء إلى إلى العلاج في المستشفيات الخاصة من أجل الحصول على الرعاية الصحية المتميزة.

واشار المري إلى ان تنفيذ مشروع التامين الصحي لن يكلف المال العام أي أموال إضافية، بل سيوفر ما لا يقل عن مليار و300 الف دينار سنويا وسيطور القطاع الصحي ويضمن العدل والمساواة لجميع المواطنين